جواز التصرف او افلس المتهب وحجر عليه اي بالفلس وخرج مالو
حجر عليه بالسفه فله الرجوع لان الحجر لم يتعلق بالعين ممكن ولو انفك
الحجر بمكن من الرجوع مما يزيل الملك عنه ليس قيدا بل غيره كالكتابة
والايلاد والرهن بعد قبضه كما شار اليه لكن محله اذا كان الرهن من غير
الوالد كما بحثه الزركشي ثم ملخصا ولا يمنع ايضا الذكاة لو انفك الرهن والكتابة
سم ولا اجارته ولا يفسخ الوالد الاجارة انه رجع بل يتبقى بحالها لكن الاجرة
لما مضى للولد واجرة ما بقي تصير برجوعه للوالد كالتزويج ولو قال واجا
لكان اخصر واعم لولد ولده وهو الواهب الاول لكن على احد
كان المجمل للاضمار او يقال المراد ولد ولد اخر فليتامل فالرجوع
للجد فقط اي لان الرجوع ثبت لاصل الاصول فقط الوفور شفقتهم
وانتفاء التهمة عنهم فلا يرجع بعوض الحاجة او مصلحة
صار مستهلكا اي لانه اوجد فيه فعلا يسري الى التلف ومنه يوخذ
ان من اقترض حبا فبذره منع ذلك من رجوع المقرض وقولهم
للمقرض الرجوع في العين ما دامت باقية عند المقترض لا يشمل هذه
الصورة لان معناه ما دامت باقية بحالها ولا يقال ان ما يوجده
الله من الزرع يكون ملكا للمقرض وهذا اجلال فما لو غصب حبا
فنبت اي زرعه الغاصب فنبت فان الزرع كله لله لذلك وعلى الغاصب
ارش نقصه ان فرض ان الزرع انقص من الحب المغصوب كما صرح
بذلكم رفي ثم المنهاج في باب الغصب ونقله الشيخ عبد الرحمن في
الحشر عن حش زي ومثله مالو غصب بيضا فتفرخ فلا يمنع ذلك
رجوع المالك فيه نفسه لان المتعلق بما نشا عن البذر والبيض
اولي من المتعلق ببيد له بخلاف الهبة فانه لا يرجع باليد بل يسقط
بمنعه من الرجوع اصلا والفرق بينه وبين القرض التغليف
في الغصب دون القرض فليتامل رجع فيه بزيادة متصلة
غير الحمل الحادث ولو قبل وضعه سم ولا يحصل الرجوع الخيالي لان

ماهو

ماهو في ملك الغير لا ينتقل عنه بتصرف غيره فيه ببيع ماوهبه
الا صل لغرمه اي بعد قبض الغرم بل يكفي الخ فيكتفى في الصدقة
والهدية بالعمل بخلاف بخلاف الهبة فلا بد فيها من اللفظ من
الجانبين وتصح اي الهبة بعوض لخ اي وفي صيغة هبة طويل فيها
العبارة فيعتبر فيها القبول وتلزم بالقبض ثم رد العوض والرقبي
كانا عقدين في الجاهلية ثم الروض اه مرحومي ميراثا لاهلها
اي فله يعمل بقوله فاذا مات عاد لي المذكور لو سكت عنه لكان
اولي لانه لم يذكر في الرقبى شيئا بل في العمري فقط وهو فاذا مات
عاد الي الا ان اراد ولو بما يدل عليه فتامل قال بقوله اي بلا كر
عوض انا عتيد فيجوز اكلها منه ج ويكون عاريه ثم المنهاج
وينبغي ترجيح ظاهر في الهدية حاله وبين ان له اكل من الهدية حتى
يامر صاحبها باكل منها ويامر اكل منها كقوصرة بقاق مفتوح
قواو ساكنة فصاد مهملة مفتوحة فراء مهملة مفتوحة مشددة
ولا تسمى ذلك الا وفيها التمر والا فهي مكيل وزنبيل قال وهي الجراب
الذي يكتر فيه التمر من البوادي قال الراجز
افلح من كانت له قوصرة ياكل منها كل يوم مرة تتمة عند
الا ستواني الحاجة اي وفي البر وعدمه والدين وقلته مالم يكن
ما اداه به واجبا كان كان تاركا للصلاة او ذا غيبة فنهاه عن ذلك
والمراسلة اي بغير مكاتبة والا فقطعها مراد ونحو ذلك
اي من وجوه الاحسان قال فصل في اللقطة هي نوع
من الكسب كما ان الهبة نوع منه فلذا ذكرها عقب الهبة ولو
ذكرها عقب القرض لكان اتسب لان الشرع اقرضها للملتقط
وارکانها ثلاثة لقطة وملقوط ولاقط واسكانها ظاهر انها اعني
وقيل انها بفتح القاف اسم للاقط اي الشخص الملتقط وبالسكا
كما في ثم المراد للشيء الملقوط قال ابن بري وهو الصواب لان الفعلة بالاسكان

فرع لو طلب فقير من
شخص دينارا فاعطاه
اياه ثم ادعى الفقير
انه صيدفوني والدافع انه
قرضه مثلا فالقول
قول الفقير اه حل
فتحله عن شيم